



النائب أبو مسامح  
يدعو لدعم  
الاقتصاد التركي

الخميس

28 صفر 1437 هـ - 9 ديسمبر / كانون الأول 2015 م

السنة الثامنة - العدد (177)

صحيفة نصف شهرية تصدر عن /

الدائرة الإعلامية في المجلس التشريعي الفلسطيني

التشريعي يشيد بجهود الأجهزة الأمنية | النائب خريشة: حكومة التوافق | التشريعي عقد 3 جلسات و12 إجتماعاً للجانته  
في حفظ أمن المواطن <<< 02 | لا تملك من أمرها شيئاً <<< 03 | 5 جلسات إستماع خلال شهر نوفمبر <<< 07

## خلال ندوة برلمانية نواب التشريعي يدعون لطرده الكنيست من البرلمان الدولي

<<< 5-4



نواب الضفة يلتقون  
وفداً برلمانياً  
وممثلي الاتحادات  
الإيرلندية

التقى وفد من النواب المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة المحتلة بوفد من نواب وممثلي اتحادات إيرلندا، ناقشوا معهم الأوضاع الفلسطينية والميدانية في الضفة وتجاوزات الاحتلال القانونية والانسانية بحق الأبرياء والعزل والأطفال من أبناء الشعب الفلسطيني الذين يعدمهم الاحتلال ميدانياً بدم بارد وبشكل يومي.

وقدم نواب الضفة لنظرائهم الإيرلنديين شروحاً وافياً حول الأوضاع السائدة في الضفة، وما يتعرض له الشعب الفلسطيني من ظلم وقتل على يد الاحتلال في تجاوز واضح وصارخ للقانون الدولي والقانون الدولي الانساني.

<<< 03

## أقر قانون أصول المحاكمات الشرعية بالمناقشة العامة التشريعي يقر مشروع قانون السجل العدلي الوطني بالقراءة الأولى

المحاكمات الشرعية المقدم للمجلس التشريعي يتسم بالشمولية والعصرية، حيث بذل المجلس الأعلى للقضاء الشرعي جهداً جماعياً في اعداده مسترشداً بالعديد من القوانين المقارنة، ويتكون المشروع المقترح من 278 مادة نظمت أصول المحاكمات الشرعية في فلسطين، مؤكداً أن مشروع القانون سوف يساهم في ضبط عمل المحاكم الشرعية وتسريع الفصل في المنازعات ضمن إطار اجرائي واضح ومحدد.

لحفظها وتوثيقها ورقياً وإلكترونياً، وكذلك توثيق وحفظ كافة طلبات الحصول على الشهادة.

وفيما يتعلق بمشروع قانون أصول المحاكمات الشرعية استعرض المدهون موجبات اقرار القانون والتي من أهمها أن الإجراءات المطبقة حالياً في المحاكمات الشرعية بموجب قانون أصول المحاكمات الشرعية رقم 12 لسنة 1965 يعترضه القصور والنقص ولا تتلاءم أحكامه مع أحكام قانون القضاء الشرعي رقم 3 لسنة 2011 المقر من المجلس التشريعي. كما لفت إلى أن مشروع قانون أصول

النهائية الصادرة بالحجر أو بسقوط الولاية والوصاية أو بفقدان الأهلية.

كما استثنى مشروع القانون الأحداث الذين لم يتجاوزوا الخمس عشرة سنة حين ارتكابهم الجرائم، والأحداث الذين تجاوزوا الخمس عشرة سنة ولم يبلغوا الثامنة عشر يجري تسجيل ما يصدر بحقهم في سجل خاص.

كما أنشئ بموجب هذا المشروع ادارة خاصة بالسجل العدلي تتبع وزارة العدل وتتولى هذه الإدارة تأسيس قاعدة بيانات محوسبة لتوثيق كافة الأحكام النهائية، وإصدار الشهادة، ومعالجة الأحكام النهائية

عبر تنظيم وضبط السجل العدلي من خلال وثيقة رسمية تصدر عن وزارة العدل تعنى بتسجيل الأحكام القضائية النهائية كافة.

ويتكون مشروع قانون السجل العدلي الوطني من 19 مادة تناولت الأحكام المتعلقة بأنواع الأحكام الجزائية التي يجب أن يتضمنها السجل العدلي، متمثلة في الأحكام الجزائية النهائية الحضورية أو الغيابية الصادرة عن الجنايات والجنح حتى ولو كانت مشمولة بوقف التنفيذ، والأحكام القضائية النهائية المتعلقة بإشهار الافلاس، والأحكام القضائية

أقر المجلس التشريعي مشروع قانون السجل العدلي بالقراءة الأولى، كما أقر مشروع قانون أصول المحاكمات الشرعية بالمناقشة العامة وذلك بجلسة التي عقدها التشريعي بمقره يوم أمس الأربعاء.

ولفت أمين عام المجلس التشريعي د. نافذ المدهون إلى أن مشروع قانون السجل العدلي الوطني يكتسب أهمية باعتباره يوجد إطاراً قانونياً موحداً يساهم في الحد من ظاهرة التعدد في الجرائم وتكرارها



# أثناء كلمة ألقاها بحفل للأمن الوطني

## رئاسة التشريعي تشيد بجهود الأجهزة الأمنية في حفظ أمن المواطن



مشاق التدريب من أجل رفع كفاءاتهم القتالية بهدف حماية شعبهم ومنجزات وطنهم، وفي ختام كلمته قال بحر: "إننا نخوض أشرف معركة في العصر الحديث إنها معركة الكرامة والحرية لتحرير القدس إن شاء الله، نحن نخوض المعركة من أجل تحرير أسرارنا في سجون الاحتلال، ومن أجل كرامة شعبنا في كل أماكن تواجده".

الأمن الوطني في حماية الحدود وصد أي عدوان يتهدد شعبنا وأمنه على الرغم من قلة الإمكانيات وامتناع حكومة الوفاق من صرف رواتب الموظفين، والموازنات التشغيلية للأجهزة الحكومية والوزارات، بل وتورطها في تضيق الخناق على شعبنا في قطاع غزة".

وأشاد بحر بصبر ومثابرة ضباط ومنتسبي الأمن الوطني الذين تحملوا

والأفراد، وحضر الحفل قائد قوات الأمن الوطني ونائبه ومساعديه، ولفيف من منتسبي قوات الأمن، ورجالات هيئة التوجيه السياسي والمعنوي.

ونوه بحر لأن شعبنا مصمم على تحرير أرضه على الرغم من الحصار وأضاف قائلاً: "نحن سائرون نحو تحرير الأرض والوطن والانسان والمقدسات ونعمل من أجل ذلك ليل نهار، وقد أبدعت قوات

وموظفيها المدنيين والعسكريين كافة ودون تباطؤ.

جاءت أقوال بحر أثناء إلقاء كلمة بحفل نظمتها هيئة التوجيه السياسي والمعنوي بمحافظات شمال غزة بالتعاون مع دائرة الإرشاد الديني بقوات الأمن الوطني بأحد المواقع العسكرية بمناسبة اختتام فعاليات دورات تدريبية عقدتها قيادة الأمن الوطني للضباط وصف الضباط

أشاد د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني بالجهود الجبارة التي يبذلها أفراد الأجهزة الأمنية الفلسطينية في قطاع غزة بهدف حفظ أمن المواطن وحماية الوطن، مشيراً لـالأداء المتميز الرامي لتوفير الأمن الشخصي والمجتمعي والمؤسساتي في القطاع، داعياً حكومة الوفاق للمسارة في تحمل مسؤولياتها تجاه غزة

## لدى مشاركته بمؤتمر المناخ القضائي الداعم للعدالة الناجزة

## د. بحر: الاحتلال ارتكب جرائم حرب ونحن بحاجة لرفع دعاوى أمام المحاكم الدولية

### الخطوات العملية لإنشاء قصر العدل بغزة

ذلك مضيئاً: "نحن ندافع عن الحرية والعدالة لأبناء شعبنا وجميع المواطنين سواسية أمام القانون".

وأشار لأن استقلال القضاء ليس خياراً للحاكم بل هو ضرورة وجود وصمام أمان للقاضي والمتقاضى، وخاطب القضاة قائلاً: "يجب على القاضي أن يكون نزيهاً وعليه أن يحكم وفقاً لنصوص القانون والأدلة المتوافرة بين يديه، وأن الحكم الرشيد ودولة المؤسسات لا بد أن تكون قائمة على أساس القضاء المستقل والنزيه".

وقال رئيس المجلس الأعلى للقضاء عبد الرؤوف الحلبي إن المؤتمر يأتي للإطلاع على واقع السلطة القضائية في غزة منذ عام 2007 خاصة بعد استنكاف القضاء عن عملهم.

وأشار الحلبي إلى أنه تم الشروع بالخطوات العملية لإنشاء قصر العدل بغزة بتمويل من دولة قطر.



القضاء ونزاهته وعدالته ومبدأ سيادة القانون".

وأكد على أن المجلس التشريعي يدعم استقلال القضاء، ويعمل من أجل

لا سلطان على القاضي في إصدار الأحكام إلا نصوص الشريعة وقواعدها العامة، وإن قيمة العدل والحرية في أي مكان في الدنيا تتأثر بتوافر استقلال

والحقوقيين والشخصيات الدولية الذين حضروا المؤتمر، ودعا القضاة منهم لتحرير العدالة والحق فيما يتعلق بحقوق الشعب الفلسطيني، وقال:

قال الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني أن الاحتلال ارتكب جرائم حرب كبيرة وثقتها المؤسسات الحقوقية الدولية والمحلية وبتنا بحاجة ماسة لرفع دعاوى قضائية أمام المحاكم الدولية لجلب مجرمي الاحتلال وقادته ومحاكمتهم كمجرمي حرب ارتكبوا فضائع بحق الإنسانية بالمفهوم القانوني الدولي.

كما أوصى بحر خلال كلمته الافتتاحية في مؤتمر المناخ القضائي الداعم للعدالة الناجزة الذي نظمه المجلس الأعلى للقضاء بفندق المشتل بغزة الأسبوع المنصرم، بضرورة تشكيل لجنة من كبار القضاة في غزة والوطن العربي والمتضامنين والأحرار في العالم للنظر في جرائم الاحتلال بحق شعبنا تمهيداً لرفعها إلى المحاكم الدولية.

ورحب بحر بالقضاة والدبلوماسيين



# النائب خريشة:

## حكومة التوافق لا تملك من أمرها شيئاً وهي حكومة عباس



كلمة البرلمان

د. أحمد محمد بحر

### التشريعي والانتفاضة.. جهد فاعل ودور مشهود

لقد انطلقت انتفاضة القدس كي تعيد الاعتبار للحقوق والثوابت الوطنية الفلسطينية بإذن الله، وتعيد تعريف مفاهيم الصراع والعلاقة مع العدو الصهيوني، وتعيد توجيه البوصلة من جديد تجاه القدس وأهلها الصامدين وقضية المسجد الأقصى الذي يتعرض لأبشع مخطط تأمرى صهيوني يستهدف تقسيمه زمانياً ومكانياً.

وفي سياق هذه الملحمة الوطنية الخالدة ومعركة الشرف والعزة والبطولة التي يخوضها شعبنا الفلسطيني الصابر المرباط وينكسر فيها المحتل المجرم الفاشي الإرهابي، وفي ظل الحالة الكفاحية المتميزة والنهوض الوطني الفلسطيني العارم في ساحات وشوارع القدس والضفة الغربية وأراضي الـ 48، فقد واكب المجلس التشريعي الأحداث، ومارس دوره وواجبه الوطني والشرعي والإسلامي والأخلاقي في دعم وإسناد انتفاضة القدس عبر العديد من الأنشطة والفعاليات المختلفة، التي تنوعت ما بين عقد الجلسات البرلمانية والوقفات التضامنية داخل وخارج المجلس التشريعي، وبين عقد المؤتمرات وإصدار البيانات الصحفية والمشاركة في المحاضرات والمهرجانات وورش العمل التي نظمتها الفصائل الفلسطينية، وصولاً إلى التواصل الهاتفي مع ذوي شهداء الانتفاضة في القدس والضفة، وتأدية واجب العزاء في شهداء القطاع، والتواصل الخارجي مع رؤساء البرلمانات العربية والإسلامية والبرلمان الأوروبي والجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي بهدف حشد الدعم لانتفاضة القدس وفصح جرائم الاحتلال ومخططاته العنصرية والدعوة لفصح وعزل الاحتلال دولياً.

وكان أبرز تلك الفعاليات الجلسة البرلمانية الخاصة التي عقدها المجلس التشريعي عقب اندلاع انتفاضة القدس وذلك بتاريخ 14/10/2015، والتي اشتملت على خارطة طريق حقيقية لإدارة المشروع الوطني الفلسطيني وشرح سبل دعم الانتفاضة وتعزيز صمود شعبنا.

فوق ذلك، فقد أعد التشريعي تقريراً وثائقياً حول اعتداءات الاحتلال على شعبنا الفلسطيني خلال انتفاضة القدس حيث تم إرسال التقرير للسيد مزروق الغانم رئيس البرلمان العربي والعديد من رؤساء البرلمانات العربية والإسلامية والدولية. وحين سنّ الكنيسة الصهيونية قوانين من أجل إجهاض انتفاضة القدس، مثل محاكمة الأطفال وراشقي الحجارة، تصدى له المجلس التشريعي، داعياً السلطة لرفع دعوى أمام الجنايات الدولية لتقديم قادة الاحتلال كمجرمي حرب عبر تشكيل فريق عمل قانوني على أعلى المستويات يتولى جمع وتوثيق كل جرائم الاحتلال والتحرك والتواصل مع الأطراف العربية والإسلامية والدولية بهذا الخصوص.

ومن أهم الأعمال التي قام بها التشريعي سن قوانين هامة ذات أبعاد استراتيجية، مثل قانون تحريم وتجرير التنازل عن القدس، وقانون حماية المقاومة، وقانون حق العودة للاجئين، وقانون الصندوق الوطني لدعم القدس، وقانون هيئة حقوق أسر الشهداء.

إن الرسالة الأهم التي تحملها انتفاضة القدس، والتي أكد عليها المجلس التشريعي في كافة المناسبات والأوقات، تؤكد أن طريق المفاوضات العبثية قد انتهى إلى غير رجعة، وأنه قد آن الأوان لوقف التنسيق الأمني وإعادة النظر في الاتفاقيات السياسية والأمنية والاقتصادية مع الاحتلال تطبيقاً لقرارات المجلس المركزي، والنزول عند إرادة شعبنا في صوغ استراتيجية وطنية مشتركة ترسي أسس مواجهة الاحتلال وإدارة الصراع معه، فلا تعايش مطلقاً مع أوسلو وإفرازاتها، ولا خيار سوى المواجهة بكل أشكالها وأدواتها ووسائلها الممكنة، وسيكون هذا عنوان علاقتنا الوحيدة مع الصهاينة المجرمين.

إننا في المجلس التشريعي الفلسطيني نؤكد أن انتفاضة القدس ستبقى على رأس أولوياتنا، وسنبذل كل ما في وسعنا من أجل توفير كل أسباب الصمود والمقاومة لشعبنا الفلسطيني، وسنستفرغ وسعنا في سبيل تعزيز وحدته الوطنية وصفه الداخلي والعمل على كل ما من شأنه رفعة القضية الفلسطينية في مختلف المحافل والمنظمات الدولية.

ستبقى انتفاضة القدس على رأس سلم أولويات المجلس التشريعي حتى دحر الاحتلال وتحرير الأسرى، وسنظل مع شعبنا الفلسطيني المعطاء جنباً إلى جنب، قدمه دمناً، ولحمه لحماً، وروحاً روحاً، ولن يطرف لنا جفن أو يهدأ لنا بال إلا بدحر وطرده الاحتلال عن أرضنا ومقدساتنا، وكلنا ثقة أن الكيان الصهيوني المسخ يشق طريقه اليوم نحو الانهيار، وأن انتفاضة القدس تشكل أحد أهم المسامير في نعش الصهاينة، وتمثل المرحلة الأهم التي ستقودنا إلى مرحلة النصر التام والتحرير الكامل عن قريب بإذن الله.

"ويقولون متى هو قل عسى أن يكون قريباً"

حركة فتح. ودعا خريشة، حماس إلى مقاطعة الأحمد وعدم حصر النقاش معه؛ "لأنه ليس أهلاً لإدارة ملف المصالحة، ويكذب على الغزيين فيما يتعلق بملف المعابر"، وفق تعبيره. مشيراً إلى الإصرار السلطة الفلسطينية على طرد جميع موظفي معابر غزة مقابل استلامها، ورفضها الاعتراف بشرعية أي من موظفي قطاع غزة أو حتى صرف مخصصات مالية لوزارات القطاع. وطالب نواب الضفة المحتلة "بحركة قوية للعمل على رفع الغطاء عنها، وعدم الاستسلام للأمر الواقع". وأكد خريشة أن عباس هو من يهيمن على القرار، ويركز الصلاحيات بمجملها في يده، داعياً إياه إلى تحقيق إنجاز المصالحة "قبل أن يرحل، كي يخلد بذكرى إيجابية لدى أبناء شعبه". ونبه إلى أن سياسة الضغط على حركة حماس لن تفلح في انتزاع المواقف من قياداتها.



غير صحيح على الإطلاق. وأضاف: "يبدو أن السلطة قررت حل الانقسام بطريقة الفوضى وليس الحوار"، معتبراً الحديث عن تسليم المعابر "مهزلة ومسرحية من عزام الأحمد"، مسؤول ملف المصالحة في

أكد النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي د. حسن خريشة، أن حكومة التوافق لا تملك من أمرها شيء وهي حكومة عباس بامتياز، ولا تملك أي غطاء قانوني أو دستوري بالمطلق، سيما وأنها فقدت شرعيتها بعد فشلها في رفع الحصار عن غزة والتحصير للانتخابات التشريعية والعامّة.

وقال خريشة في تصريح صحفي إن السلطة تمارس ضغوطاً كبيرة على غزة، من ناحية حجز جوازات السفر، ومنع التنقل عبر المعابر؛ بهدف إثارة الناس على حركة حماس.

وذكر أن السلطة تحاول الاستفادة من بعض التجارب التي تعتمد أسلوب تجميع الناس والضغط عليهم من أجل إثارتهم، مشيراً إلى أن السلطة تكذب على الفلسطينيين في غزة والعالم، بزعمها أنها تصرف على القطاع وتخصص له جزءاً من ميزانياتها السنوية وهو أمر

## نواب الضفة يلتقون وفداً برلمانياً وممثلي الاتحادات الإيرلندية



لعدم تمكين الشعب الفلسطيني من نيل حريته واستقلاله، وعبروا عن موقف بلادهم المتضامن مع الشعب الفلسطيني، في ضوء ما يتعرض له من ممارسات ظالمة، وقد تخلل اللقاء الحديث عن التجربة الإيرلندية في مقاومة الاستعمار.

وتأتي زيارة هذا الوفد للأراضي الفلسطينية المحتلة للإطلاع على الأوضاع القائمة وممارسات الاحتلال عن قرب، واستشراف الرؤية المستقبلية وسبل مساندة الشعب الفلسطيني في حقوقه وتخلصه من الاحتلال، حيث قام الوفد بزيارة للقدس ورام الله ونابلس، والتقى مع العديد من الشخصيات والمؤسسات الرسمية والأكاديمية بهدف الإطلاع على جرائم الاحتلال.

إلى تفاقم الأوضاع، وما يتعرض له القدس والمسجد الأقصى من مخططات ترمي إلى تغيير الهوية العربية وطمس الآثار الإسلامية في المدينة المقدسة. وحمل النواب المسؤولية عما يجري للاحتلال وممارساته وسياساته الرامية إلى اقتلاع الشعب الفلسطيني من أرضه وسرقة تراثه والاستيلاء على مقدساته، وإطلاق يد المستوطنين لمصادرة كل شيء في الضفة الغربية، كما استهجن النواب الموقف الدولي الصامت تجاه ممارسات الاحتلال، وضربه بعرض الحائط لكل الاتفاقيات والمواثيق الدولية وحقوق الإنسان وخاصة المتعلقة بحقوق الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال. وقد أبدى الوفد الإيرلندي أسفه

التقى وفد من النواب المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة المحتلة بوفد من نواب وممثلي اتحادات إيرلندا، ناقشوا معهم الأوضاع الفلسطينية والميدانية في الضفة وتجاوزات الاحتلال القانونية والإنسانية بحق الأبرياء والعزل والأطفال من أبناء الشعب الفلسطيني الذين يعدمهم الاحتلال ميدانياً بدم بارد وبشكل يومي.

وقدم نواب الضفة لنظرائهم الإيرلنديين شروحاً وافياً حول الأوضاع السائدة في الضفة، وما يتعرض له الشعب الفلسطيني من ظلم وقتل على يد الاحتلال في تجاوز واضح وصارخ للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، موضحين الأسباب التي أدت



# نواب التشريعي من مختلف الكتل والقوائم البرلمانية والمسا



## دعوا لضرورة عقد جلسة خاصة ل

التشريعي، متمنياً أن تأتي الحظة التي يقدم فيها النواب استقالاتهم من فصائلهم ويتفرغوا لتمثيل المواطن الفلسطيني والعمل كممثلين حقيقيين له في البرلمان. ودعا لعدم الانتفاضة والوقوف الفوري للتنسيق الأمني، مع ضرورة أن تنحاز السلطة وأجهزتها الأمنية للمتفضين ودعم شعبنا وليس الوقوف على الحياد تجاه هذه الانتفاضة، مع ضرورة تشكيل قيادة موحدة للانتفاضة.

وطالب العبادسة حكومة الحمد الله بالقيام بواجباتها وأولها استلام معبر رفح، وقال: "يجب أن يخرج مرسوم للدعوة لانتخابات عامة، ويجب تقديم طلب رسمي من السلطة لمحكمة الجنايات الدولية لمتابعة انتهاكات الاحتلال حق شعبنا".

### وللمرأة دور

من جهتها أشادت النائب جميلة الشنطي بالدور البطولي للمرأة الفلسطينية في مواجهة مخططات الاحتلال، مؤكدة بأن المرأة كانت حاضرة في كل المواجهات مع الاحتلال الإسرائيلي منذ سنة النكبة وحتى يومنا هذا. وقالت الشنطي: "إن ما يحدث في القدس ما هو إلا نتيجة لتضاللات المرأة الفلسطينية وإبداعاتها وتضحياتها، مشيرةً للدور المهم للمرأة في إحباط مخططات الاحتلال في الأقصى من خلال الرباط فيه. وأكدت على ضرورة العمل على حماية

الإسرائيلي من البرلمان الدولي وتجميد عضويته بكل الاتحادات والمنظمات البرلمانية الدولية لدعمه سياسة حكومة الكيان وأجرائها ضد شعبنا التي تعتبر انتهاك للمواثيق الدولية، منددًا بحكم الاحتلال الصادر بحق النائب خالدة جرار. وأكد على ضرورة تهئية أنفسنا للانتخابات حتى يكون القرار بيد الشعب، وقال: "نحن لم نأتي كأشخاص بل أتينا ممثلين لهذا الشعب الفلسطيني، والواجب علينا الدفاع عن قضية الشعب وتوحيد الجهود للتصدي للاحتلال الإسرائيلي".

### مقترحات لإنهاء الانقسام

من جهته قدم النائب جميل المجدلوي ممثلاً عن قائمة أبو علي مصطفى آلية عمل للوحدة وإنهاء الانقسام ودعم انتفاضة القدس برؤية مشتركة وموحدة، مشددًا على ضرورة قيام الدكتور رامي الحمد الله بتقديم استقالة حكومته وتتحول إلى حكومة تسيير أعمال تدير شؤون السلطة ومناطقها خلال فترة لا تتجاوز 3 أشهر، يتبعها تفعيل الإطار القيادي لمنظمة التحرير بجدول أعمال محدد وفترة زمنية معلومة يتم خلالها تشكيل حكومة الوحدة الوطنية من الفصائل، وصولاً للانتخابات التشريعية والرئاسية.

### يحيى العبادسة

أما النائب يحيى العبادسة فدعا لإطلاق حوار شامل بهدف تفعيل المجلس

وقال: "يجب تفعيل المجلس التشريعي والمجلس الوطني، والانتقال للمرحلة الأخيرة المتمثلة بالاستعداد لإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية بهدف تجديد الشرعيات الفلسطينية".

### النواب والمسئولية الكبرى

فيما أكد النائب محمد فرج الغول على أن النواب تقع على عاتقهم مسئولية كبيرة لأنهم يمثلوا الشعب الفلسطيني وعليهم العمل بقوة لعقد جلسة برلمانية واحدة تحت قبة البرلمان لدعم وتطوير انتفاضة القدس، وتوحيد الجهود لتحقيق أهداف الانتفاضة وتطويرها وصولاً للتحرير. وأضاف: "لا بد من دعم الانتفاضة مادياً ومعنوياً وتشكيل قيادات ميدانية وضرورة وقف التنسيق الأمني ورصد وتوثيق جرائم الاحتلال والاسراع بتقديمهم لمحكمة الجنايات الدولية كمجرمي حرب".

### والاضطهاد يولد الثورة

من ناحيته قال النائب فيصل أبو شهلا في كلمة ألقاها نيابة عن كتلة فتح البرلمانية، أن الاضطهاد الذي يمارسه الاحتلال بحق شعبنا كان دافعاً ووقوداً للانتفاضة القدس، مشيراً لأن شعبنا يخوض غمار التحدي مع الاحتلال بكل إصرار على الانتصار ودحر المحتل، رافضاً ما يسعى إليه الاحتلال من محاولات لفرض التقسيم المكاني والزمني في المدينة المقدسة. وطالب أبو شهلا بطرد الكنيست

والبرلمان الدولي، والأوروبي، والجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، بهدف حشد التأييد والدعم لأبناء شعبنا في وجه جرائم الاحتلال.

وأشار بحر لمطالبة التشريعي للسلطة بالإسراع في رفع دعاوى أمام الجنايات الدولية، داعياً الشعب الفلسطيني بفصائله للتوحد خلف انتفاضة القدس ووضع خطة استراتيجية وطنية لضمان استمرار جذوة الانتفاضة. وطالب السلطة برفض الاستجابة للمؤامرات والمخططات الأمريكية والدولية التي تستهدف وأد واجهاض الانتفاضة وفتح أبواب المجلس التشريعي في الضفة أمام رئيسه عزيز دويك ونواب كتلة التغيير والإصلاح والعمل على إعادة استئناف جلسات المجلس بشكل موحد بين الضفة والقطاع.

### المصالحة أولاً

وفي تعقيبه أكد النائب عن حركة فتح أشرف جمعة على دعمه للمبادرة المصرية التي تنص على المصالحة الشاملة باعتبارها مدخلاً هاماً لدعم انتفاضة شعبنا، داعياً الرئيس أبو مازن لإرسال وفد منظمة التحرير لغزة بالسرعة الممكنة، مشدداً على ضرورة عقد الإطار القيادي لمنظمة التحرير بمشاركة حركتي حماس والجهد الإسلامي حتى يكون هناك رؤى استراتيجية لدعم انتفاضة القدس.

أوصى عدد من نواب المجلس التشريعي بضرورة تحقيق الوحدة الوطنية، والمسارة لعقد جلسة موحدة للتشريعي، وشدد النواب من مختلف الكتل والقوائم البرلمانية والمستقلين لدى مشاركتهم في ندوة سياسية بعنوان "القدس تجمعنا" والتي أدارها النائب مروان أبو راس ودعت لها ونظمتها كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية يوم أمس الأول بفندق آدم على شاطئ بحر غزة، على ضرورة دعم انتفاضة القدس، "البرلمان" حضرت الندوة وأعدت التقرير التالي:

### التشريعي داعماً ومسانداً

بدوره أكد د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي بأن المجلس التشريعي سيظل داعماً ومسانداً لانتفاضة القدس انطلاقاً من واجبه الشرعي والوطني والإسلامي والأخلاقي. ونوه بحر لأن انتفاضة القدس اندلعت نتيجة ممارسات الاحتلال غير الإنسانية بحق الفلسطينيين في القدس والضفة المحتلة، مشيراً لفعاليات التشريعي الداعمة لانتفاضة القدس، ومؤكداً على أن التشريعي أبرق لرؤساء البرلمانات العربية والإسلامية



# انتقلين يشاركون في ندوة سياسية بعنوان "القدس تجمعنا"



## للتشريعي ودعم انتفاضة القدس

- الدعوة لعقد جلسة برلمانية أو حتى اجتماع برلماني يجمع كل الكتل والقوائم والمستقلين في المجلس التشريعي، في رام الله وغزة لدعم الانتفاضة وتطويرها وبحث سبل التصدي للاحتلال.

- الدعوة لطرده "الكنيست" من البرلمان الدولي، والاتحادات والمنظمات البرلمانية العالمية.

- دعوة القادة العرب وبالأخص خدام الحرمين الشريفين الملك سلمان لتحمل مسؤولياتهم الدينية والتاريخية وتجريم الكيان الصهيوني في المحافل الدولية واعتبار الاعتداء على القدس والأقصى بمثابة اعتداء على مكة والمدينة.

- الدعوة لاستقالة حكومة الحمد لله وتشكيل حكومة وحدة وطنية تنال الثقة من المجلس التشريعي، وتنفيذ ما تم الاتفاق عليه في القاهرة، وعقد الإطار القيادي لمنظمة التحرير والاسراع في اجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعي والمجلس الوطني وتنفيذ باقي بنود اتفاق المصالحة.

- تمكين دور المرأة الفلسطينية المرباطة والمجاهدة والمقاومة في انتفاضة القدس، ودعوة السلطة لوقف التنسيق الأمني، وتجنيب الاعلام وخاصة الفلسطيني والعربي بكل توجهاته لخدمة انتفاضة القدس.

موجدة اعلامية لدعم الانتفاضة على المستوى الاعلامي.

### بعيداً عن الخلافات

وفي تعقيبه شدد النائب مشير المصري على ضرورة أن تمضي الانتفاضة بعيداً عن الخلافات الحزبية باعتبارها ضد الاحتلال، وأن تشكل مدخلا للوحدة الوطنية المفقودة، وأكد على أن الاعلام هو المحرك للانتفاضة.

وتابع قائلاً: "المطلوب رفع اليد عن الاعلام لمتابعة احداث الانتفاضة، ولا يجوز لأي طرف إعاقة العمل الاعلامي في ظل محاولات الاحتلال تغييب الحقيقة والاحرام الذي يمارسه ضد أبناء شعبنا".

وطالب بضرورة تعزيز مقومات الصمود والثبات لشعبنا، وتغليب اللغة الاعلامية الوطنية والوحدوية بحكم أن الانتفاضة هي خيار شعب بأكمله، وعلى شعبنا أن يتوحد في القيادة والسياسة كما توحد في الميدان.

### التوصيات

وفي ختام الندوة تلا النائب محمد فرج الغول توصياتها على النحو التالي:

- إدانة حكم الاحتلال الصادر بحق النائب خالدة جرار، والتأكيد على العمل لضمان الافراج عنها وبقيّة النواب المختطفين في سجون الاحتلال، والتأكيد على أهمية الوحدة الوطنية لنصرة القدس وانجاح الانتفاضة.

والمفاوضات كانت عبارة عن وعود كاذبة وأثمرت خسارة كبيرة لنا وجلبت علينا حروب، وأقام الاحتلال جداره العنصري، وشبابنا لم يعودوا يحملوا أكثر وليس لديه ما يخسره".

وأشار إلى أن قيادة الانتفاضة ورموزها هم من الشباب في مقتبل العمر، وهم أوائل في مدارسهم وجامعاتهم، وينحدرون من عائلات ميسورة، وشباب يتسم بالإنسانية ورسائلهم قالت أنهم لا يقتل الاطفال رغم حرق الاحتلال لعائلة دوابشة، والفتى أبو خضير، ومضى يقول "رسائل شباب الانتفاضة واضحة للجميع بأن الجدار لن يقسم الضفة، والاقصى لن يقسم، والاحتلال لن يرحل طواعية.

### خطاب إعلامي مناسب

وأشار النائب المستقل جمال الخضري خلال تعقيبه إلى أن الاحتلال الاسرائيلي يجند عدد كبير جدا من المجموعات التي تقوم بدور هام ومؤثر وبلغات عدة كي تنقل الصورة ويواجهون الحدث من وجهة نظر صهيونية.

ولفت إلى قصور كبير في الارتقاء بدور الاعلام خاصة الاعلام الجديد كي يتعاطى مع انتفاضة شعبنا داعياً لمخاطبة الخارج بصيغة اعلامية مناسبة تلامس ثقافة الجمهور المستهدف في خارج فلسطين، وقال: "إن لم تستطيع القوى تشكيل قيادة موحدة للانتفاضة فيجب تشكيل قيادة

بالائتلاف على الانتفاضة التي قدمت خلالها المرأة الكثير.

### اعلام مقاوم

من جهته قال النائب صلاح البردويل في كلمته إن للإعلام المقاومة تأثير كبير على الانتفاضة الفلسطينية، داعياً لانخراط الوسائل الاعلامية الفلسطينية بكليتها في دعم الانتفاضة، ومتابعة أحداثها ونقلها وتحليلها، والعمل للوصول لصناعة الأحداث لا تغطيتها فحسب.

وأكد على ضرورة توحيد اسم للانتفاضة بكل وسائل الاعلام الفلسطينية وهي انتفاضة القدس، موضحاً بأن مهام الاعلام هو المزاجية ما بين تصوير مظلومية الفلسطيني وجرائم الاحتلال وأيضاً تمجيد البطولة.

وطالب البردويل الاعلام باستثمار الانتفاضة وأحداثها للضغط على السياسيين للإسراع لتحقيق المصالحة الوطنية، داعياً السياسيين للسمت في هذه الفترة وعدم ابرم أي اتفاقات مع الاحتلال الاسرائيلي، لأن هذه مرحلة انتفاضة ويجب الوقوف مع الشعب الفلسطيني.

### مفاوضات كاذبة

وفي تعقيب عبر الهاتف للنائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي حسن خريشة قال: "نحن ممنوعون من الدخول للصلاة في الأقصى ويسمح للمستوطنين بدخوله،

المرأة الفلسطينية نفسياً واجتماعياً، مطالبة منظمات حقوق الانسان بمتابعة الاهتمام بقضايا المرأة الفلسطينية وعدم إضاعة حقوقها.

### المرأة عنوان التحدي

وفي مداخلتها أشارت النائب نعيمة الشيخ خليل من كتلة فتح البرلمانية إلى أن المرأة هي جزء من الشعب وما تقدمه ما هو إلا واجب الكل الفلسطيني والمرأة جزء من هذا المجموع الوطني، وقالت: "عودتنا المرأة أنها عنوان التحدي وهي التي تقود العمل الوطني وهي من يتصدى للاحتلال".

واتفقت الشيخ خليل مع زملائها النواب المطالبين بضرورة الدعوة لانعقاد المجلس التشريعي بشكل دائم لمساندة انتفاضة الأقصى، وقالت: "يجب أن يكون هناك دعوة طارئة للتشريعي لإسناد انتفاضة الأقصى، وكنواب يجب أن نأخذ دورنا في قضايا الوطنية".

### تميز المرأة

أما النائب هدى نعيم فقد قالت في مداخلتها: "أن المرأة الفلسطينية وعت دورها جيداً في كل مراحل المشروع الوطني، وكانت مبدعة و متميزة كسياسية وكاتبة واعلامية وناشطة في الانتفاضة وشاركت في الطعن والقاء الحجارة، وهذا بروز متميز للمرأة الفلسطينية".

ودعت القيادات النسوية لحماية دور المرأة في الانتفاضة من خلال عدم السماح لاحد



## إطلاق مشروع إعادة إعمار المساجد المدمرة بحضور السفير التركي التشريعي يثمن مواقف تركيا السياسية تجاه القضية والشعب الفلسطيني

بدوره قال السفير التركي لدى السلطة الفلسطينية مصطفى سارنتش: "إن على (إسرائيل) أن تدرك أن دماء الشعب الفلسطيني غالية، وعليها أن توقف اعتداءاتها بحق المسجد الأقصى، منوهاً لأن تلك الاعتداءات هي التي دفعت الشعب الفلسطيني للانتفاضة دفاعاً عن القدس ومقدسات المسلمين، مجدداً التأكيد على ضرورة رفع الحصار عن قطاع غزة بشكل كامل، وداعياً الدول العربية والإسلامية إلى الوقوف بجانب الفلسطينيين حتى ينالوا حريتهم ويتخلصوا من الاحتلال. من جهته قال وكيل وزارة الأوقاف حسن الصيفي: "نحن نعيش الآن لحظة تاريخية لكون تركيا مثلة وحاضرة بيننا هنا في غزة، فهي دوماً حاضرة بمواقفها ودعمها لشعبنا، مشيداً بجهود تركيا في عملية إعمار المساجد المدمرة في قطاع غزة". وأوضح الصيفي أن عدد المساجد التي دمرها الاحتلال الإسرائيلي كلياً خلال الحروب العدوانية الثلاثة الأخيرة على قطاع غزة بلغ (110) مسجداً، مشيراً للصعوبات التي تواجهها وزارته في إعادة إعمار ما دمره الاحتلال، داعياً المؤسسات الاغاثية والتنموية المحلية والدولية للمساهمة في عملية إعادة إعمار القطاع والمساجد بشكل خاص.



وبرلمانا وشعبا على ما تقدمه من دعم سخي لشعبنا الفلسطيني، ومواقف ثابتة دعماً لحقوق شعبنا وثوابته، معتبراً تلك المواقف بمثابة دور ريادي تمارسه تركيا من أجل خدمة القضايا العربية والإسلامية.

الخامس والعشرين من الشهر المنصرم وقال فيه: "إن الفلسطينيين يخوضون نضالاً شريفاً في الدفاع عن المسجد الأقصى المبارك قبله المسلمين الأولى". وشكر بحر باسمه وباسم شعبنا الفلسطيني تركيا رئاسة وحكومة

ولفت بحر إلى العلاقات التركية الفلسطينية والدور التاريخي لتركيا في خدمة الشعب والقضية الفلسطينية، مؤكداً أن تركيا من الدول الداعمة لقضيتنا ولشعبنا على مر التاريخ، ومستشهداً بتصريح الرئيس التركي الذي أطلقه في

ثمن الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني مواقف تركيا السياسية الداعمة للقضية الفلسطينية، مشيراً لمواقف الرئيس رجب طيب أردوغان تجاه انتفاضة الأقصى ودعمه السياسي والمعنوي الرامي لإنجاح واستمرار تلك الانتفاضة.

جاءت تصريحات بحر خلال حفل إطلاق إعمار المساجد التي دمرها العدوان الصهيوني على قطاع غزة عام 2008م بدعم تركي والذي أقامته وزارة الأوقاف بحضور وفد تركي ترأسه السفير مصطفى سارنتش، وأضاف بحر إن تركيا تقف مع شعبنا الفلسطيني على كل الأصعدة والمستويات السياسية منها والاجتماعية والمادية.

وشكر السفير التركي والوفد المرافق له الذين مثلوا رئاسة الشؤون الدينية التركية على زيارتهم للقطاع ومشاركتهم في الحفل ودعم بلادهم للمشاريع التنموية والاغاثية في قطاع غزة، منوهاً للبدء بإعمار مساجد قطاع غزة المدمرة في حرب الفرقان عام 2008م بتمويل تركي، ومعبراً عن أمله أن تتبع هذه المرحلة مراحل أخرى عاجلة لإعمار باقي مساجد القطاع التي تعرضت للتدمير أثناء عدواني 2012م، و2014م.

## النائب أبو مسامح يدعو لدعم الاقتصاد التركي

قال النائب في المجلس التشريعي الفلسطيني سيد أبو مسامح والمقيم حالياً في تركيا بشكل مؤقت، يجب على كل إنسان حر يريد العدالة، أن يقوم بمساندة ودعم الاقتصاد التركي، وتابع "أبو مسامح"، في تصريح خاص أدلى به لوسائل الاعلام على هامش مهرجان بعنوان "القدس نبض الأمة"، الذي أقيم مساء يوم الجمعة الماضي، يتوجع علينا كشعوب إسلامية أن ندعم الصناعات والمنتج التركي، وكل ما هو من شأنه أن يعمل على تقوية تركيا، وهذا أقل الواجب الذي يجب أن نتقدم به عاجلاً غير أجل خدمة لتركيا وتعزيزاً لدورها في المنطقة العربية ودول العالم الاسلامي.

وقال أبو مسامح: "إننا نشكر الحكومة والجمعيات والمؤسسات والشعب التركي، على ما بذلوه من أجل خدمة القضية الفلسطينية، من خلال دعمهم ومساندتهم لنا ولشعبنا وقضايانا على المستوى الرسمي والشعبي والمؤسساتي.

وأضاف أن الشعب التركي يساند القضية الفلسطينية، ويقف معها بكل الوسائل والإمكانات المتاحة، كما أنه قدم الشهداء في سفينة مرمرة، في محاولة جريئة ومقدرة لكسر حصار غزة، مشيراً لسعي الشعب والحكومة التركية وبشكل دائم نحو تخفيف معاناة المواطن الفلسطيني الناجمة عن الاحتلال والحصار، مقدراً دور تركيا كونها تقف مع فلسطين ضد الاحتلال، وضد انتهاكات حقوق الإنسان، وفقاً للقانون الدولي وقواعد القانون الدولي الانساني.

وقال أبو مسامح: "إن أي أمة إسلامية تريد أن تنهض، سرعان ما يبدأ العمل من قبل الصهيونية لتعطيلها وإجهاض نهضتها، كما يحدث الآن مع تركيا، من خلال ما يحاك ضدها من مكائد ومؤامرات، وإن الأمة تخوض الآن حرباً شاملة في الاقتصاد والتنمية والتكنولوجية والسياسية من أجل النهضة والبقاء".

يذكر أن مهرجان "القدس نبض الأمة" أقيم في مركز "زبيدة هانم" الثقافي، في مدينة إسطنبول، تحت رعاية الجمعية التركية لنصرة فلسطين (فيدار)، بمشاركة العديد من المنظمات والمؤسسات الحقوقية والعلمية، وذلك بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع فلسطين.



ومضى يقول: "كما أصدر المجلس التشريعي: القانون المدني، والتجاري، وقانون الشركات، وهي من القوانين الكبرى التي تعالج المعاملات بين الناس ولا يستغني عنها المحامي في معظم القضايا". وذكر النائب محمد فرج الغول أن المحامين يدافعون عن الحق والقضاء يبحثون عن الحقيقة وكلاهما جزء أساسي في عملية التقاضي للوصول للحق والعدالة المنشودة والتي يريدها المجلس التشريعي أن تكون حاضرة على الدوام.

دارسي القانون كماً وكيفاً. وتابع: "المجلس التشريعي يعمل على رفع مستوى التدريب القانوني للخريجين لذلك أصدر قانون المعهد العالي للقضاء الفلسطيني رقم (2) لسنة 2009م، كما قام المجلس بتعديل أحكام قانون عقوبات الإجراءات الجزائية حيث تم معالجة موضوع الجرائم الالكترونية وذلك من أجل التسهيل على المحامين في المدافعة والمرافعة ومسايرة التطور التكنولوجي في فلسطين ومواكبة التطورات القانونية العالمية والدولية".

قال الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني أنه رغم الحصار والإغلاق والحروب وقلة الإمكانيات هناك تقدماً لا بأس به في مهنة المحاماة في قطاع غزة. وأشار خلال ورشة عمل بعنوان مهنة المحاماة بين الواقع والمأمول عقدت في مقر المجلس بغزة بحضور لفيف من المحامين والقانونيين إلى أن أبرز هذا التطور وجود كليات كافية مستقلة لتدريس الحقوق والعمل على رفع مستوى الخريجين والاهتمام بتخريج عدد أكبر من



## في حديث خاص لصحيفة " البرلمان " النائب النجار: وزارة الصحة تمر بأسوأ مراحلها منذ سنوات



حتى الآن تعتبر غزة خارجة عن نطاق عملها، ويتم الاعلان عن الوظائف في الضفة واستثناء غزة". وأوضح أن وزارة الصحة في غزة تتواصل مع جميع المؤسسات الانسانية والحقوقية والدولية، لاطلاعهم على الوضع الصحي ودعم هذا القطاع حتى يستمر القطاع الصحي بتقديم الخدمات الطبية للمواطنين، بشكل منتظم".

ولفت النجار إلى أن النمو السكاني في قطاع غزة عالي جدا حيث انه يولد سنويا 60 ألف مولود في قطاع غزة، وهم يحتاجون لرعاية صحية وتطور تدريجي وطبيعي بشكل سنوي في عدد مراكز الرعاية الصحية مما يتطلب زيادة في النفقات على القطاع الصحي على كافة مستوياته وفي شتى مجالاته.

بالإضافة إلى بعض الاجهزة الكبيرة في التشخيص لا تعمل، كما أن المختبرات 50٪ من أصول عملها خارج الخدمة، وهناك 3000 جهاز فحص وتشخيص عاطل عن العمل".

ومضى يقول "نهاية هذا العام ينتهي تغطية البنك الدولي لشركات النظافة والغذاء وأن لم يجدد هذا التمويل فستحدث مشكلة جديدة على مستوى النظافة في مراكز القطاع الصحي". وفيما يتعلق بانهيارات في مبنى الولادة قال النائب النجار "مبنى الولادة الذي سقطت أجزاء منه هو مبنى قديم، وكان لا بد من استبداله منذ زمن، والمباني تحتاج لجهات داعمة لإعادة بناء القديم واستحداث مباني أخرى".

وحمل حكومة الوفاق المسؤولية عن أي انهيار قد يحدث للقطاع الصحي وقال " الحكومة

حذر مسئول ملف الصحة في المجلس التشريعي النائب خميس النجار من انهيار الوضع الصحي في قطاع غزة نتيجة النقص الحاد في الأدوية والمستلزمات الطبية ونقص الكادر الطبي، محملا حكومة الوفاق المسؤولية عن الوضع الكارثي للقطاع الصحي.

وقال النائب النجار في حديث خاص لصحيفة " البرلمان " إن وزارة الصحة تمر بأسوأ مراحلها منذ سنوات حيث نقص في القوى العاملة بما يزيد عن 2000 وظيفة، ونقص حاد في الأدوية الأساسية بنسبة 40 ٪، ونقص شديد في المستلزمات الطبية بنسبة 50 ٪ وهذا الواقع الصحي يتبعه انهيار في الخدمات الصحية المقدمة للجمهور.

ولفت النائب النجار أن وزارة الصحة في غزة وضعت خطة انقاذ حتى تستطيع أن تقدم خدماتها للجمهور خشية من أي انهيار قد يحدث في الخدمات الصحية المقدمة، وقال: "أصبح هناك تقييم لمراكز الرعاية الأولية حيث تم اغلاق بعضها لتدعيم مراكز أخرى، خاصة في ظل عدم استيعاب وظائف جديدة حسب التطور الطبيعي وافتتاح بعض المراكز الطبية المتقدمة وبعض المستشفيات وهذا يتطلب مستلزمات طبية وموظفين واطباء جدد".

وأشار إلى عدم وجود مصاريف تشغيلية، أو نفقات خاصة بصيانة الأجهزة الطبية، وقال: "هناك العديد من الاجهزة الطبية معطلة،

## لجنة التربية تتفقد قسم الولادة بمستشفى الشفاء



تفقدت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية في المجلس التشريعي ممثلة برئيسها النائب عبد الرحمن الجمل ومقررها النائب خميس النجار وبمشاركة عضوي اللجنة النائب محمد شهاب والنائب هدى نعيم، مبنى قسم الولادة في مستشفى دار الشفاء بمدينة غزة، بهدف الاطلاع على الاضرار التي لحقت بالمبنى قديم النشأة، والاطمئنان على البدائل التي أعدتها إدارة المستشفى.

وكان في استقبال الوفد البرلماني وكيل وزارة الصحة د. يوسف أبو الريش، ومدير المستشفى د. مدحت عباس، ومدير قسم الولادة د. منذر غزال، وعدد من الطواقم الإدارية والفنية والتخصصية بالمستشفى.

واطلع الوفد على التصدعات والتشققات التي يشهدها مبنى القسم والسقوط المتكرر لبعض الكتل الإسمنتية داخل غرف المرضى، وأوضح أبو الريش لأعضاء اللجنة أن المبنى قديم جداً وهو بات غير صالح للاستخدام، منوهاً بحجم الكارثة التي لحقت بالمستشفى جراء إخلاء القسم والازدحام الناجم عن ذلك في بقية الأقسام، مشيراً لطبيعة المكان والأضرار التي لحقت بالمكان.

ومن جانبها حذرت اللجنة من خطورة الوضع القائم في هذا القسم لما له من أهمية كبيرة على حياة المرضى والأمهات، ودعت وزارة الصحة لضرورة الوقوف أمام مسؤولياتها، كما ناشدت اللجنة مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الإنسانية الداعمة بالمساعدة والتدخل العاجل لإيجاد حل سريع لهذه المشكلة الخطيرة وتوفير الدعم اللازم لإعادة إنشاء هذا المبنى.

## التشريعي عقد 3 جلسات و12 إجتماعاً للجانته و5 جلسات إستماع خلال شهر نوفمبر

، ونشرت العشرات من الأخبار والتصريحات الصحفية والمقابلات التلفزيونية لرئاسة المجلس والنواب حول العديد من القضايا البرلمانية والسياسية والإقتصادية والحياتية. وعملت دائرة العلاقات العامة بالإدارة على التنسيق لإجراء اتصال هاتفي بين الدكتور أحمد بحر ورئيس مجلس النواب التونسي السيد محمد الناصر ، كما عملت على التنسيق والترتيب لزيارة الدكتور أحمد بحر لمنزل عائلة الشهيد هاني عابد في الذكرى الواحد والعشرين لاستشهاده .

ونظمت الإدارة العامة للإعلام والعامة العامة بالتعاون مع الإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية بالمجلس رحلة ترفيهية لكافة موظفي وموظفات المجلس.

### الإدارة العامة للشؤون القانونية والبحوث:

أعدت الإدارة 6 دراسات قانونية وتقارير وأوراق عمل ، أبرزها دراسة لمشروع قانون السجل العدلي ووضع ملاحظات على المشروع ، وأصدرت مذكرة قانونية بشأن قرار فصل مجموعة من موظفي المجلس التشريعي ، وأعدت مشروع قانون حول إعداد تعديلات وملاحظات على مشروع قانون السجل العدلي ، وتم وضع ملاحظات بشأن مشروع قانون توزيع الكهرباء وقانون السجل العدلي والرسوم العامة.

بزيارة شارع النفق وبركة الشيخ رضوان وكذلك البركة المقامة على أرض الوحيدي لتفقد هذه الأماكن ومدى الاستعدادات لاستيعاب مياه الأمطار.

### مشاريع قوانين:

تقدمت لجان المجلس التشريعي بدراسة واعاد (8) ثمانية مشاريع قانون خلال الشهر لعرضها على المجلس التشريعي على النحو التالي: مشروع قانون الرسوم العامة ، ومشروع قانون تنظيم قطاع الكهرباء، ومشروع قانون الصلح الجزائي ، ومشروع قانون السجل العدلي (تنظيم سجل السوابق القضائية) ، ومشروع قانون المنازعات الإدارية القراءة الأولى ، ومشروع قانون تنظيم استهلاك الكهرباء بالمناقشة العامة ، ومشروع قانون الرسوم العامة بالمناقشة العامة ، ومشروع قانون المحاكمات الشرعية بالمناقشة العامة.

### الشكاوى:

وردت الى لجان المجلس خلال الشهر (19) شكوى، كما وبلغ مجموع الشكاوى الواردة لديوان الشكاوى (7) شكوى.

**الإدارة العامة للإعلام والعلاقات العامة:** أصدرت الدائرة الإعلامية بالإدارة العامة للإعلام والعلاقات العامة عديدين من صحيفة البرلمان (176+175) ، وجهزت وأصدرت كتيب لجنتي الرقابة والاقتصادية حول أزمة الكهرباء

### لجان المجلس:

عقدت لجان المجلس (12) اجتماعاً خلال الشهر أبرزها، اجتماع للجنة القانونية لمناقشة كلاً من الصلح الجزائي وقانون المنازعات الإدارية والسجل العدلي ومشروع قانون تنظيم استهلاك الكهرباء بالإضافة لمشروع قانون أصول المحاكمات الشرعية وكذلك مشروع قانون الرسوم العامة، واجتماع للجنة الاقتصادية حول تقرير هيئة البترول، واجتماع مع أصحاب مطاعم الشاورما حول تسعيرة وزارة الاقتصاد الوطني ، واجتماع مع شركة المدينة للمشروبات الغازية حول الاشكال مع شركة الكهرباء ، كما وعقدت اللجنة الاقتصادية اجتماعاً دورياً لمناقشة الرسوم التي تفرضها وزارة الاقتصاد على الواردات.

### جلسات الاستماع:

عقدت لجان المجلس (5) خمس جلسات استماع خلال الشهر أبرزها ، جلسة استماع عقدتها لجنة الداخلية والامن والحكم المحلي لجميع رؤساء بلديات محافظات غزة لمناقشة استعداد البلديات لاستقبال موسم الشتاء الحالي في ظل توقعات بعواصف شديدة وامطار غزيرة ، وعقدت اللجنة كذلك جلسة استماع مع مسئول المعمل الجنائي في وزارة الداخلية للبحث في تجهيز المعمل بمعدات وأدوات تخدم عمل فحوصات (DNA).

### الزيارات الميدانية:

قامت لجنة الداخلية والامن والحكم المحلي

، وتم تسليم الخطة التشغيلية لإدارات المجلس للجنة الجودة لإعداد الخطة التشغيلية والاجرائية للمجلس لعام 2016 .

### الإدارة العامة للجان وشؤون الجلسات:

عقد المجلس التشريعي خلال شهر نوفمبر الذي استمرت فيه الدورة غير العادية الرابعة ثلاثة اجتماعات بواقع (3) ثلاثة أيام عمل. وناقش المجلس تقريراً واحداً خلال الشهر وتم إقراره من قبل المجلس حسب الاصول وهو تقرير مشترك للجان القانونية والاقتصادية والموازنة والشؤون المالية حول مشروع تخصيص أراضي حكومية لصالح مشاريع الإسكان ، كما وناقش مشروع قانون ، الأول مشروع قانون رقم (١) لسنة 2015 م بشأن تنظيم قطاع الكهرباء بالمناقشة العامة ، والثاني مشروع قانون رقم (١) لسنة 2015 م بشأن السجل العدلي الوطني بالقراءة الأولى ولم يتم استكماله.

وبلغ عدد القرارات التي اتخذها المجلس خلال الشهر قرارين وهما ، إقرار تقرير اللجان القانونية والاقتصادية والموازنة والشؤون المالية حول مشروع تخصيص أراضي حكومية لصالح مشاريع الإسكان بالإجماع ، وإقرار مشروع قانون رقم (١) لسنة 2015 م بشأن تنظيم قطاع الكهرباء بالمناقشة العامة.

أصدر المجلس التشريعي الفلسطيني تقريره الاداري لشهر نوفمبر 2015 ، وتضمن التقرير انجازات المجلس خلال الشهر الماضي لكافة نشاطات رئاسة المجلس والنواب والجلسات واللجان والإدارات والدوائر المختلفة.

### الأمانة العامة:

عقدت اللجنة الإدارية العليا للمجلس 3 اجتماعات لها خلال الشهر الماضي، فيما عقدت لجنة صياغة التشريعات اجتماعاً لها، والتقى الأمين العام بالعديد من المواطنين لمتابعة شكاوهم المقدمة للمجلس والمحولة من رئاسة المجلس ، فيما أجرت عدد من وسائل الإعلام مجموعة من اللقاءات والمقابلات الصحفية مع الأمين العام ، والتقى الأمين العام مع النيابة العامة حول ترتيبات المؤتمر القضائي الفلسطيني، وشارك في لقاء لبلورة مبادرة لتوحيد السلطة القضائية بدعوة من مركز الميزان لحقوق الانسان، وبورشة عمل حول قانون الفصل في المنازعات الإدارية، كما وشارك بالمؤتمر القضائي الفلسطيني بصفته رئيس اللجنة العلمية.

### الأمانة العامة للمساعدة:

عقدت الأمانة العامة المساعدة العديد من الاجتماعات وورش العمل أبرزها ورشة عمل لموظفي المجلس حول البرنامج الالكتروني لشؤون المجلس، كما وأقرت نظام الموظف المثالي ونظام النظافة من رئاسة المجلس



## التشريعي يستنكر حكم الاحتلال بحق النائب جرار

استنكرت رئاسة المجلس التشريعي حكم الاحتلال الصادر بحق النائب خالد جرار والقاضي بحبسها مدة (15) شهراً، وطالبت أحرار العالم بالعمل الفوري من أجل ضمان الإفراج عنها وعن النواب المختطفين في سجون الاحتلال كافة. وأكدت رئاسة التشريعي في تصريح صحفي مقتضب أصدره المكتب الإعلامي للمجلس التشريعي يوم أمس الأول أن إجراءات الاحتلال بحق النائب

بطالسة ومخالفة للقانون الدولي وقواعد الحصانة البرلمانية التي يتمتع بها النواب المنتخبون. ودعت منظمات حقوق الإنسان الدولية والمحلية لرفع ملف اختطاف الاحتلال لنواب المجلس التشريعي للمحاكم الدولية بغية إجبار الكيان على إطلاق سراحهم، وأشار التصريح لأن الاحتلال باختطافه ومحاكمته للنواب إنما يضرب بعرض الحائط بكل الأدبيات الإنسانية

والأعراف الدبلوماسية المعمول بها في شتى بلدان العالم. وأشار التصريح لأن استمرار الاحتلال بسياسة الزج بالنواب في السجون يأتي في إطار محاولة تغييب النواب عن محيطهم الشعبي والانتخابي، ومصادرة متمدة من الاحتلال لحقوقهم النيابية، وتعطيل ممارستهم لعملهم البرلماني بهدف إفشال التجربة الديمقراطية الفلسطينية.

## آفاق

■ ماجد أحمد أبو مراد



## معبر رفح صرخة إنسانية

بات إغلاق معبر رفح يشكل أزمة إنسانية بكل ما تحمل الكلمة من معنى، قرابة خمسة وعشرين ألف شخص من غزة مسجلين لدى وزارة الداخلية على قوائم الانتظار جميعهم بحاجة ماسة للسفر بهدف العلاج وبعضهم للدراسة وغير ذلك، معبر رفح البري الواصل بين قطاع غزة وجمهورية مصر العربية مغلق بشكل تام استمر إغلاقه الأخير لفترة (103) أيام مستمرة.

لقد فاقت معاناة غزة وأهلها جراء إغلاق المعبر كل التصورات والتوقعات والتخيلات، كشفت فتحة المعبر الأخير - ليومين فقط - عن تلك المعاناة بشكل واضح وجلي، حيث الأعداد الهائلة من المرضى والمسنين وهم يتلظون بنيران الانتظار للسماح لهم بمغادرة البلاد دون جدوى، ناهيك عن مكوثهم الطويل بالصالة المصرية دون أدنى المقومات الإنسانية.

غزة بين الفينة والأخرى تتلقى الوعود الكاذبة من جانب السلطة في رام الله وتحديداً من بعض رموزها ورجالاتها بفتح المعبر دون أي عمل حقيقي يدل على ذلك، سوى التسويق السياسي الخداع لاعتبار السلطة المخلص لمشكلات غزة، والواقع يقول أن السلطة تحاول تأجيج الخواطر وتجييش العواطف ضد جهة ما، تعتبر سيطرتها على غزة غير مشروعة، غير أنها أي السلطة لا تلجأ ولا تطرح حلول منطقية للأزمة.

الحقيقة أن الأزمات الكبيرة بحاجة لقيادة راشدة وكبيرة كي تضع لها الحلول المناسبة وعليه يجب ألا ننتظر من رام الله أي حلول للمعبر، علينا نحن في غزة أن نتولى أمرنا بأيدينا ونبادر لإيجاد الحلول التوافقية ولو بشكل مؤقت، نحن من يكتوي بنيران الإغلاق لا غيرنا، وعلينا بالحلول الإبداعية من الناحية السياسية لتفريج وتنقيس كربات أهلنا في القطاع.

أضحى الشارع الفلسطيني يعلق آماله على الكبار لا على المتأمرين الذين يتلذذون بمعاناتنا الإنسانية، ماذا علينا لو حاولنا نحن أهل غزة تنفيذ النموذج القائم في معبر بيت حانون ونقله لمعبر رفح، بل وماذا علينا لو أبلغنا كل الأطراف المعنية الدولية والإقليمية بأننا لا نرغب بمواصلة تواجدها على المعبر، ونبحث عن سبل لحل الأزمة بمشاركة مؤسسات دولية، أو شركات أوروبية متخصصة في إدارة المعابر، بمعنى آخر لا ننتظر أصحاب الوعود الكاذبة لأنهم لن يفعلوا لغزة شيء.

ولماذا لا نبحث مع الأمم المتحدة عبر أي وسيط يصلح لذلك أن تتولى مهام إدارة المعبر على أن تضمن استمرارية فتحه، وذلك على اعتبار أن المعبر هو بمثابة نقطة حدود أو عبور دولية، ونلقي بذلك عبئ المرحلة على كاهل المنظمة الدولية أو غيرها من الجهات الأممية، ونريح أنفسنا من عناء وألم المتوجعين جراء المعبر وإغلاقه، وبهذا الاقتراح نقيم الحجة على دعاة الإنسانية ليقوموا بواجباتهم تجاه مليوني نسمة محاصرين في غزة دون سفر ولا حرية حركة.

معبر رفح الآن هو بمثابة كرة نار شديدة الالتهاب ستحرق أطراف عديدة إذا استمرت الأزمة، ولا يظن أحد أنه فوق الاعتبار لأن حاجة المواطن هي التي فوق كل الاعتبارات السياسية والتجاذبات الحزبية، أيها السادة أقدموا على أي خطوة من شأنها المساهمة في حل الأزمة حتى ولو كانت في ظاهرها أنها تنازل للغير، فليخسر طرف معين من أجل أن يربح الشعب وحينها لن تكون خسارة بل هي الربح الأكيد.

## وفد من نواب التشريعي يهنئ أسرى محررين



زيارة الأسير إبراهيم الغصين



زيارة الأسير خالد عقل

زار وفد برلماني برئاسة الدكتور أحمد بحر رافقه النائبان عبد الرحمن الجمل وسالم سلامة الأسير المحرر إبراهيم الغصين من منطقة النصيرات بعد تحرره من سجون الاحتلال، كما زار الوفد خالد وليد عقل نجل المحرر المبعد إلى تركيا وليد عقل والذي أفرجت عنه السلطات المصرية مؤخراً بعد اعتقاله في سجونها، مقدمين لهما ولذويهما التهئة بمناسبة الافراج عنهما.

وثمن بحر الدور البطولي للأسرى في سجون الاحتلال على ما قدموه من تضحية للوطن، مشيراً أنهم ضحوا بزهرات أعمارهم خلف القضبان من أجل تحرير الوطن والايان بالمقاومة كطريق لتحرير فلسطين.

وأكد على أن قضية الأسرى تأتي على سلم أولويات المجلس التشريعي الفلسطيني، ملفاً أن المجلس خاطب العديد من البرلمانات الدولية بشأن قضيتهم، ودعا إلى ضرورة الضغط على الاحتلال من أجل الافراج عنهم وتبويض السجون من الأسرى كافة.

## د. بحر يهاتف عائلتي الشهيد الزعاقيق والأسير عليوي

وقانون الحفاظ على الثوابت الفلسطينية وأنه يدعم صمود أبناء شعبنا ويقف من خلفهم. وأشار خلال اتصال هاتفي مع ذوي الشهيد عمر الزعاقيق من مدينة الخليل أن شعبنا في غزة والمجلس التشريعي سيظل على عهد مع الشهداء متمسكاً بالطريق التي سلكوها وحامياً للمقاومة التي بذلوا دماؤهم من أجل إبقاء جذوتها مشتعلة حتى تحرير فلسطين، مشدداً على ضرورة استمرار الانتفاضة وتصعيدا ضد الاحتلال

ومستوطنيه، وقال: "إن دماء الشهداء التي تسيل في ربوع فلسطين هي وقود النصر القريب والتحرير بإذن الله". إلى ذلك بين بحر خلال اتصاله مع عائلة الأسير راغب عليوي من مدينة نابلس أن قضية الأسرى تحتل أعلى سلم أولويات المجلس التشريعي الفلسطيني، مشيراً لمخاطبة التشريعي لبرلمانات العالم للتأكيد على أهمية هذه القضية وإنسانيتها، كما شدد على ضرورة إطلاق سراح الأسرى كافة، مشيداً بصمود أسرانا في سجون الاحتلال.

أجرى الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني اتصاليين هاتفيين مع كل من عائلتي الشهيد عمر الزعاقيق والأسير راغب عليوي، مثمناً انتفاضة أهلنا في الضفة الفلسطينية المحتلة والقدس.

وأكد بحر وقوف غزة مع انتفاضة القدس ودعمها حتى تبقي مستمرة ومشتعلة إلى أن تحرر فلسطين بعاصمتها القدس، وتعود الحقوق لأصحابها، مؤكداً أن المجلس التشريعي سن قانون حماية المقاومة



■ سكرتير التحرير

نزار حسن أبو جزر

■ هيئة التحرير

حسام علي أبو ججوح - محمد عطية الحميدة

■ مدير التحرير

ماجد أحمد أبو مراد

البرلمان  
AL - PRLMAN

تصدر عن: الدائرة الإعلامية في المجلس التشريعي الفلسطيني



+970 8 2829016



+970 8 2827037



plc.gov.ps



plc.gaza



plcmedia



info.plc@gov.ps